مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٧) العدد (٤)
الإصدار السادس والعشرون
٢٠٢٦ (١٧-١)

AHJ Arab Humanities Journal
Middle East Institution of scientific Publishing

الهوية الوطنية الفلسطينية بين الذاكرة والمكان: مقاربة في سوسيولوجيا الهوية تحت الاستعمار الاستيطاني

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. رياض عزات شريم
جامعة الاستقلال، فلسطين

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أكتوبر ٢٠٢٦م

الملخص

تبحث هذه الدراسة في العلاقة الجدلية بين الذاكرة الجمعية والمكان في تشكّل الهوية الوطنية الفلسطينية وإعادة إنتاجها في سياق الاستعمار الاستيطاني. وتنطلق من فرضية مؤداها أن الهوية الفلسطينية ليست مجرد وعي سياسي بالانتماء إلى جماعة وطنية، بل بناء اجتماعي ورمزي يتكون من التفاعل بين الذاكرة والأرض والمكان وتجارب الاقتلاع والتهجير والحدود. وتستند الدراسة إلى إطار نظري مركب يجمع مفهوم الذاكرة الجمعية لدى موريس هالبفاكس، والذاكرة الثقافية لدى يان أسمان، والجماعات المتخيلة لدى بنديكت أندرسون، مع توظيف مقاربة الاستعمار الاستيطاني، ولا سيما أطروحة باتريك وولف. وتعتمد منهجاً وصفياً تحليلياً يقوم على المراجعة النقدية للأدبيات وتحليل المفاهيم والخطابات المتعلقة بالنكبة والتهجير والحدود والمكان والذاكرة. وتخلص الدراسة إلى أن تفكيك المكان الفلسطيني لم يؤد آلياً إلى تفكيك الهوية الوطنية؛ بل أسهم، في مفارقة سوسيولوجية، في تكثيف حضور المكان داخل الذاكرة الجمعية، بحيث غدت الذاكرة وسيطاً لإعادة إنتاج الانتماء إلى المكان ومقاومة محوه المادي والرمزي، بينما تحول المكان بدوره إلى إطار لإدامة الهوية عبر الأجيال. وتبيّن الدراسة كذلك أن التجزئة الجغرافية والقانونية للفلسطينيين أنتجت خبرات هوياتية فرعية متعددة، لكنها لم تلغ قدرة الذاكرة والرموز والسرديات الوطنية على إنشاء مجال رمزي مشترك يتجاوز الحدود المفروضة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية الفلسطينية؛ الذاكرة الجمعية؛ الذاكرة الثقافية؛ المكان؛ النكبة؛ التهجير؛ الحدود؛ الاستعمار الاستيطاني.

Abstract

This study examines the dialectical relationship between collective memory and place in the formation and reproduction of Palestinian national identity under settler colonialism. It argues that Palestinian identity is not merely a political awareness of belonging to a national community, but a social and symbolic construction shaped through the interaction of memory, land, place, displacement, and borders. The theoretical

framework combines Maurice Halbwachs's concept of collective memory, Jan Assmann's theory of cultural memory, Benedict Anderson's notion of imagined communities, and settler-colonial theory, particularly Patrick Wolfe's approach. Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach based on a critical review of historical and sociological literature and conceptual analysis. It concludes that the fragmentation of Palestinian space has not automatically produced the fragmentation of national identity. Rather, in a sociological paradox, the loss, confiscation, destruction, and renaming of place have intensified its symbolic presence in collective memory. Memory thus functions as a social mechanism for reproducing attachment to place and resisting material and symbolic erasure, while place becomes an enduring framework through which national identity is transmitted across generations. The study also shows that geographic and legal fragmentation has produced diverse Palestinian experiences, yet has not eliminated the capacity of memory, symbols, and national narratives to sustain a shared symbolic field across imposed borders.

Keywords : Palestinian National Identity; Collective Memory; Cultural Memory; Place; Nakba; Displacement; Borders; Settler Colonialism.

*** مقدمة**

تحتل العلاقة بين الهوية والذاكرة والمكان موقعاً محورياً في علم الاجتماع السياسي وسوسيولوجيا المعرفة؛ فالجماعات لا تبني تصورها عن ذاتها في فراغ، وإنما من خلال روايات عن الماضي، وتمثلات للمجال، ورموز وأماكن تُحمَّل بمعانٍ تتجاوز وجودها المادي المباشر. وإذا كانت الأمة، وفق بنديكت أندرسون، "جماعة متخيلة" يستطيع أفرادها تصور انتمائهم المشترك رغم أن معظمهم لن يعرف بعضهم بعضاً معرفة مباشرة، فإن هذا التخيل يحتاج إلى موارد تاريخية وثقافية ومكانية تمنح الجماعة إحساساً بالاستمرارية وتربط أجيالها المتعاقبة ببعضها (Anderson, 2006).

وتكتسب هذه العلاقة خصوصية استثنائية في الحالة الفلسطينية؛ لأن الهوية الوطنية الفلسطينية تشكلت وتطورت في سياق تاريخي اتسم بالصراع المستمر على الأرض والسكان والحدود والذاكرة والرواية. فمنذ أواخر العهد العثماني، ثم خلال الانتداب البريطاني، وصولاً إلى نكبة ١٩٤٨ وما تلاها من حروب واحتلال واستيطان وتهجير وتجزئة للمجال، تعرض المجتمع الفلسطيني لتحولات عميقة مست بنيته الديموغرافية والجغرافية والسياسية. وقد بيّن رشيد الخالدي أن الهوية الفلسطينية الحديثة نتاج عملية تاريخية مركبة تفاعلت فيها الانتماءات المحلية والعربية والعثمانية والدينية والوطنية، وأنها لم تظهر دفعة واحدة بوصفها رد فعل آلياً على الصهيونية، بل

تبلورت عبر مؤسسات وصراعات وخبرات تاريخية متراكمة (Khalidi, 1997).

غير أن نكبة ١٩٤٨ مثّلت لحظة مفصلية أعادت تشكيل علاقة الفلسطيني بذاته وبالمكان. فالقرية والمدينة والمنزل والحقل والطريق، التي كانت قبل التهجير جزءاً من الحياة اليومية المألوفة، تحولت بعد الاقتلاع إلى موضوعات للذاكرة والحنين والحق والسرد والتوثيق. ويكشف هذا التحول عن مفارقة سوسيولوجية أساسية: قد يؤدي الفقد المادي للمكان إلى زيادة كثافته الرمزية، بحيث يصبح المكان الغائب أكثر حضوراً في الذاكرة من بعض الأمكنة الحاضرة في الحياة اليومية.

تسمح سوسيولوجيا الذاكرة بفهم هذه المفارقة. فقد نقل موريس هالبفاكس دراسة الذاكرة من المجال النفسي الفردي إلى المجال الاجتماعي، مؤكدًا أن الفرد يتذكر داخل "أطر اجتماعية" توفرها الجماعات التي ينتمي إليها؛ فالذاكرة ليست مخزناً محايداً للماضي، وإنما عملية يعاد من خلالها بناء الماضي في ضوء الحاضر (Halbwachs, 1992). وطوّر يان أسمان هذه الرؤية من خلال مفهوم "الذاكرة الثقافية"، مميزاً بينها وبين الذاكرة التواصلية؛ إذ تسمح الذاكرة الثقافية بحفظ الماضي عبر النصوص والرموز والطقوس والصور والمؤسسات، ونقله إلى أجيال لم تشهد الحدث الأصلي (Assmann, 2011). وتبدو هذه المقاربة شديدة الصلة بالحالة الفلسطينية، ولا سيما مع انتقال ذاكرة النكبة من جيل عاش التهجير مباشرة إلى أجيال تتلقى المكان عبر الحكاية والصورة والخريطة والوثيقة والرمز.

إلا أن نظريات الذاكرة والأمة، على أهميتها، لا تكفي وحدها لفهم الحالة الفلسطينية. فالعلاقة بين الذاكرة والمكان تتشكل هنا داخل سياق استعماري استيطاني يعيد تنظيم المجال والسكان معاً. وقد صاغ باتريك وولف أحد أكثر التعريفات تأثيراً للاستعمار الاستيطاني حين اعتبره "بنية لا حدثًا"، مؤكداً ارتباطه بمنطق إزالة الوجود الأصلي أو تقييده وإعادة ترتيب العلاقة بين السكان والأرض (Wolfe, 2006). ومن ثم لا يكون المكان في فلسطين مجرد خلفية جغرافية للصراع، بل أحد موضوعاته المركزية، كما لا تكون الذاكرة مجرد استعادة للماضي، بل إحدى آليات استمرار العلاقة التاريخية بالمجال.

تنطلق الدراسة، لذلك، من الربط بين ثلاثة مستويات: الذاكرة بوصفها بناءً اجتماعياً؛ والمكان بوصفه مجالاً للمعنى والانتماء؛ والاستعمار الاستيطاني بوصفه بنية تعيد تشكيل العلاقة بين السكان والجغرافيا. ومن خلال هذا الربط تحاول تفسير قدرة الهوية الوطنية الفلسطينية على الاستمرار رغم التهجير والتجزئة والحدود وتعدد الأطر القانونية والسياسية التي يعيش داخلها الفلسطينيون.

*** إشكالية الدراسة وأسئلتها وفرضيتها**

تتمثل إشكالية الدراسة في تفسير الكيفية التي أعادت بها الهوية الوطنية الفلسطينية إنتاج ذاتها في ظل فقدان أجزاء واسعة من المجال الوطني، وتجزئة ما تبقى منه، وتحويل قطاعات كبيرة من الفلسطينيين إلى لاجئين ومهجرين يعيشون خارج أمكنتهم الأصلية. وتزداد الإشكالية تعقيداً لأن هذه الجماعة لا تعيش اليوم داخل إطار سياسي وقانوني واحد؛ فالفلسطينيون موزعون بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، والداخل الفلسطيني، ومخيمات اللجوء والشتات، وتختلف شروط المواطنة والإقامة والحركة والحقوق من موقع إلى آخر.

وعليه، يتمثل السؤال الرئيس في: كيف أسهم التفاعل بين الذاكرة الجمعية والمكان وتجارب التهجير والحدود في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية وإعادة إنتاجها في سياق الاستعمار الاستيطاني؟ ويتفرع منه عدد من الأسئلة: كيف يتحول المكان من مجال جغرافي إلى مكوّن من مكونات الذاكرة والهوية؟ وكيف أعادت النكبة والتهجير تشكيل العلاقة الفلسطينية بالأرض؟ وما دور الذاكرة العائلية والثقافية في نقل صورة المكان بين الأجيال؟ وكيف تؤثر الحدود والتجزئة في وحدة الهوية الوطنية؟ وإلى أي حد تسمح مقاربات هالبفاكس وأسمان وأندرسون، عند دمجها بنظرية الاستعمار الاستيطاني، بفهم خصوصية الحالة الفلسطينية؟

وتفترض الدراسة أن تفكيك المكان الفلسطيني لم يؤد بالضرورة إلى تفكيك الهوية الوطنية؛ بل أسهم في تكثيف الحضور الرمزي للمكان داخل الذاكرة الجمعية، بحيث أصبحت الذاكرة إحدى آليات إعادة إنتاج المكان الغائب أو المحاصر، بينما أصبح المكان بدوره إطاراً لإعادة إنتاج الهوية عبر الأجيال. ولا تفترض هذه الأطروحة وجود ذاكرة فلسطينية واحدة متجانسة، بل تفترض وجود مجال رمزي مشترك تتقاطع داخله ذاكرات محلية وجيلية واجتماعية متعددة.

*** منهج الدراسة وحدودها**

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى مراجعة نقدية للأدبيات النظرية المتعلقة بالهوية والذاكرة والمكان، وإلى أدبيات تاريخية وسوسيولوجية تتناول فلسطين والنكبة واللجوء والاستعمار الاستيطاني. كما تستخدم التحليل المفاهيمي في دراسة الروابط بين المكان والذاكرة والتهجير والحدود والتسمية. ولا تقدم الدراسة بحثاً ميدانياً جديداً أو تحليلاً كمياً، بل تتعامل مع الأعمال المنشورة بوصفها مادة لبناء تفسير سوسيولوجي مركب.

وتولي الدراسة عناية خاصة للمصادر العربية والمحكمة ذات الصلة بالتاريخ الشفوي والذاكرة الفلسطينية، بما يتيح عدم اختزال الإطار المعرفي في الأدبيات الغربية. ويبرز في هذا السياق عمل صالح عبد الجواد حول ضرورة التاريخ الشفوي في كتابة تاريخ ١٩٤٨، ودراسة سليم تماري للاتجاهات البحثية الجديدة في تأريخ النكبة، ودراسة عايدة فحماوي وتد لعلاقة المكان والإنسان بالسيرة الذاتية الفلسطينية، ودراسة فواز سلامة حول الرواية الشفوية لناجيات من النكبة (عبد الجواد، ٢٠٠٥؛ تماري، ٢٠٢٠؛ وتد، ٢٠٢٢؛ سلامة، ٢٠٢٣).

*** الدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة**

تكشف مراجعة الأدبيات أن موضوع الهوية الفلسطينية دُرس من زوايا تاريخية وسياسية وثقافية متعددة، إلا أن الربط المنهجي بين الذاكرة والمكان والاستعمار الاستيطاني ظل موزعاً بين حقول معرفية مختلفة. ففي دراسته عن تشكل الهوية الفلسطينية، يركز رشيد الخالدي على المسار التاريخي لبناء الوعي الوطني، وعلى تفاعل الانتماءات المحلية والعربية والعثمانية مع صعود القومية الحديثة والصراع على فلسطين (Khalidi, 1997). وتفيد هذه المقاربة في رفض تصور الهوية الفلسطينية بوصفها استجابة طارئة، لكنها لا تجعل الذاكرة المكانية محوراً تفسيرياً قائماً بذاته.

أما الأدبيات المتعلقة بالنكبة، فقد انتقلت تدريجياً من التركيز على الوقائع السياسية والعسكرية إلى الاهتمام بالتاريخ

الاجتماعي والتاريخ الشفوي. ويشير تماري إلى أن غياب أو ضعف الأرشيف الفلسطيني دفع الباحثين إلى تطوير مناهج تستند إلى المذكرات واليوميات والتاريخ المحلي والرواية الشفوية، بما يسمح بإدخال الفلاحين والنساء والفئات المهمشة في سردية النكبة (تماري، ٢٠٢٠). وينسجم ذلك مع طرح عبد الجواد الذي يدافع عن ضرورة التاريخ الشفوي، لا باعتباره بديلاً غير نقدي للوثيقة، بل مصدراً يكمّلها ويصححها ويضيف إليها عند إخضاعه للمقارنة والفحص (عبد الجواد، ٢٠٠٥).

وفي المستوى المكاني، تقدم دراسة وتد نموذجاً مهماً لفهم التداخل بين السيرة الذاتية والمكان والتاريخ الشفوي، إذ تبين كيف تُستعاد القرية بوصفها عالماً اجتماعياً لا مجرد موقع جغرافي، وكيف يصبح السرد وسيلة لتثبيت علاقة الإنسان بالمجال الذي فُصل عنه (وتد، ٢٠٢٢). كما تبرز دراسة سلامة قدرة الشهادة الشفوية على استعادة إحداثيات المكان وتفاصيل الاقتصاد المحلي والمعالم والعلاقات الاجتماعية السابقة على التهجير (سلامة، ٢٠٢٣). وهذه الأعمال تمنح الدراسة الراهنة أساساً عربياً مباشراً لفهم الذاكرة المكانية.

وعلى مستوى دراسات اللجوء، تمثل أعمال روزماري صايغ مساهمة تأسيسية في نقل مركز الاهتمام من النخب السياسية إلى اللاجئين العاديين، وبخاصة النساء، وإظهار أن الحكايات الشخصية تحمل تاريخاً اجتماعياً وسياسياً لا يقل أهمية عن الوثائق الرسمية (Sayigh, 1979, 1998). وتكشف هذه الأعمال كذلك أن المخيم ليس مجرد فضاء مؤقت، بل موقع لإعادة تشكيل الوعي والهوية ولإنتاج ذاكرة جماعية جديدة مرتبطة بالمكان المفقود.

أما دراسات الاستعمار الاستيطاني فتقدم مستوى بنيوياً يفسر مركزية الأرض والمكان. فمفهوم وولف للاستعمار الاستيطاني بوصفه بنية دائمة مرتبطة بمنطق الإزالة يعيد وضع التهجير والتجزئة وإعادة تشكيل المجال داخل منطق واحد (Wolfe, 2006)، بينما يوضح وايزمان كيف تتحول العمارة والطرق والحواجز والتخطيط إلى تقنيات للسيطرة على الفضاء والحركة (Weizman, 2007). وتساعد هذه الأدبيات في الانتقال من دراسة الذاكرة بوصفها ظاهرة ثقافية مجردة إلى فهمها داخل علاقات القوة.

يتحدد موقع الدراسة الحالية في محاولة الجمع بين هذه المسارات الأربعة: تاريخ تشكل الهوية الوطنية، وسوسيولوجيا الذاكرة، ودراسات المكان، والاستعمار الاستيطاني. وهي لا تسعى إلى تقديم تاريخ شامل للهوية الفلسطينية، بل إلى تفسير آلية محددة: كيف تتحول خسارة المكان أو تقييد الوصول إليه إلى دافع لإعادة إنتاجه في الذاكرة، وكيف تدخل هذه الذاكرة بدورها في استمرار تصور الجماعة الوطنية. وبهذا المعنى، فإن القيمة المضافة للدراسة تقع في بناء علاقة تفسيرية بين الذاكرة والمكان بدل التعامل معهما كمتغيرين متجاورين.

*** المكان والسكان الأصليون: من الحضور المادي إلى الاستمرارية الرمزية**

تكتسب فكرة السكان الأصليين أهمية في تحليل الهوية الفلسطينية لأنها تربط الانتماء بالمكان بعلاقات تاريخية واجتماعية متراكمة، لا بمجرد الإقامة الراهنة. غير أن استخدام المفهوم يحتاج إلى حذر تحليلي؛ فالغرض هنا ليس تحويل الهوية

إلى جوهر ثابت أو بيولوجي، بل فهم معنى الاستمرارية التي تبنيها الجماعة بين الأجيال وبين الحاضر والماضي.

في هذا السياق، تتحول المعرفة المحلية بالمكان إلى مورد هوياتي: أسماء الأراضي، وطرق الوصول، ومواسم الزراعة، والمقامات والمقابر، وأنماط البناء والعلاقات بين القرى والمدن. هذه المعرفة لا تثبت وحدها حقاً قانونياً، لكنها تكشف عمق الاندماج الاجتماعي بين الجماعة ومجالها. وعندما تتعرض هذه العلاقة للقطع، تصبح التفاصيل المحلية نفسها مادة للذاكرة والمطالبة.

يمكن فهم كتاب وليد الخالدي "كي لا ننسى" ضمن هذا السياق؛ فهو لا يكتفي بتسجيل أسماء قرى دمرت أو أخليت، بل يحول الجغرافيا المحلية إلى معرفة قابلة للتداول بين أجيال لم تعش تلك الأمكنة (الخالدي، ٢٠٠١). وينتقل المكان بذلك من الحضور المادي المباشر إلى الاستمرارية الرمزية والمعرفية. وهذه الاستمرارية لا تعني تجميد المكان في صورة ما قبل ١٩٤٨، بل الحفاظ على أثر العلاقة التاريخية به في مواجهة التحولات اللاحقة.

وتكشف هذه النقطة أن الهوية تحت الاستعمار الاستيطاني تُبنى في علاقة مزدوجة: علاقة بالمكان الموجود فعلاً، بما فيه من قيود وحدود وتغيرات، وعلاقة بالمكان المتذكر أو الموروث الذي قد لا يكون الوصول إليه ممكناً. ومن تداخل المستويين ينشأ وعي مكاني مركب؛ إذ لا يعيش الفلسطيني الجغرافيا كما هي فقط، بل يعيش أيضاً طبقات ما كانت عليه وما يعتقد أنها تمثله تاريخياً. وهذه الطبقات هي التي تمنح الذاكرة قوتها في إعادة إنتاج الهوية.

أولاً: الهوية الوطنية بوصفها بناءً اجتماعياً

لا تُفهم الهوية الوطنية سوسيولوجياً بوصفها جوهراً ثابتاً أو حقيقة تاريخية مكتملة منذ البداية، بل بوصفها عملية مستمرة من البناء وإعادة البناء. فهي تتشكل من خلال تحديد حدود الجماعة، وإنتاج تصورات عن الذات والآخر، وبناء سرديات للماضي، وتخيل مستقبل مشترك. لهذا ترتبط الهوية بالمؤسسات واللغة والتعليم والرموز والذاكرة والفضاء، ولا تقتصر على الشعور الفردي بالانتماء.

قدّم بنديكت أندرسون مفهوم "الجماعات المتخيلة" لتفسير نشأة الأمة الحديثة؛ فالأمة متخيلة لأن أعضاءها، مهما كان عددهم، لن يعرف معظمهم بعضهم بعضاً بصورة مباشرة، ومع ذلك يحتفظ كل منهم بصورة ذهنية عن الانتماء إلى جماعة مشتركة (Anderson, 2006). ولا يعني التخيل أن الأمة وهم، بل إن وجودها الاجتماعي يعتمد على القدرة على تمثيل الجماعة عبر اللغة والطباعة والرموز والتاريخ والمؤسسات.

وتبدو أهمية هذا المفهوم واضحة في الحالة الفلسطينية. فالفلسطيني في غزة والقدس وحيفا ورام الله ومخيمات لبنان والأردن أو في الشتات البعيد يعيش ضمن أنظمة سياسية وقانونية مختلفة، وقد لا يلتقي بأعضاء كثيرين من الجماعة الوطنية، لكن اللغة والرموز والذاكرة والتاريخ والأماكن المرجعية تجعل تخيل الجماعة ممكناً. ومن هنا تصبح الهوية الوطنية شبكة وصل بين جماعات متباعدة جغرافياً بدل أن تكون مجرد انعكاس للإقامة المشتركة داخل دولة ذات سيادة.

ومع ذلك، فإن تطبيق أندرسون على فلسطين يحتاج إلى تعديل. فالجماعة الفلسطينية لا تتخيل ذاتها فقط بواسطة

وسائل الاتصال واللغة، وإنما أيضاً من خلال جغرافيا محددة موضع صراع مستمر. إن فلسطين في الوعي الوطني ليست مجرد "وطن متخيل" بالمعنى المجرد، بل مكان تاريخي محمّل بأسماء القرى والمدن والطرق والجبال والسواحل، ولهذا فإن تخيل الجماعة مرتبط بتخيل المجال الذي تنتمي إليه.

ثانياً: هالبفاكس والمكان بوصفه إطاراً اجتماعيًا للذاكرة

تكمن أهمية هالبفاكس في أنه أعاد تعريف الذاكرة بوصفها ظاهرة اجتماعية. فالفرد لا يتذكر وحده؛ إذ يستعين باللغة والرموز والتصنيفات والقيم التي توفرها الجماعات التي يعيش داخلها. ولهذا فإن الماضي لا يعود إلى الحاضر كما وقع حرفياً، بل يعاد بناؤه وفق الأطر الاجتماعية الراهنة (Halbwachs, 1992).

ويحتل المكان موقعاً مهماً في هذه العملية لأن الجماعات تسقط ذكرياتها على البيئة المادية المحيطة بها. فالبيت والحي والقرية والشارع لا تكون مجرد نقاط على الخريطة؛ إنها تستبطن علاقات وأحداثاً وخبرات متكررة. وحين تستمر الجماعة في المكان، يمنحها ثباته النسبي شعوراً باستمرارية الماضي. أما حين تفقد المكان، فإن الحاجة إلى إعادة بنائه في الذاكرة تصبح أشد.

تساعد هذه الفكرة في تفسير استمرار القرى الفلسطينية المهجرة داخل الوعي العائلي والوطني بعد اختفاء الحياة الاجتماعية التي كانت قائمة فيها. فالأسرة تستطيع أن تنقل إلى الأبناء أسماء الحقول والينابيع والمقامات والطرق والعائلات، وتعيد بناء خريطة مصغرة للمكان عبر الكلام والصورة والوثيقة. وتكشف دراسة عايدة فحماوي وتد للسيرة الذاتية المرتبطة بقرية أم الزينات كيف يصبح المكان والإنسان متداخلين في السرد، وكيف تعمل السيرة الذاتية والتاريخ الشفوي على مقاومة القطيعة بين المهجّر ومجاله الأصلي (وتد، ٢٠٢٢).

ومن هنا يمكن النظر إلى الذاكرة الفلسطينية بوصفها "ذاكرة مكانية" بقدر ما هي ذاكرة حدثية. فهي لا تتذكر فقط ما وقع سنة ١٩٤٨، بل تستعيد أين وقع، وكيف كانت الأمكنة قبل التحول، وما العلاقات التي ربطت الناس بها. ولهذا فإن أسماء القرى والمنازل والطرق لا تظهر بوصفها تفاصيل ثانوية، بل باعتبارها جزءاً من مادة الهوية نفسها.

ثالثاً: أسمان والانتقال من الذاكرة التواصلية إلى الذاكرة الثقافية

يميز يان أسمان بين الذاكرة التواصلية والذاكرة الثقافية. الأولى تعتمد على التواصل اليومي بين الأجيال المتقاربة وعلى شهادات أشخاص عاشوا التجربة بصورة مباشرة؛ أما الثانية فتتجاوز العمر البيولوجي للشهود، لأنها تُخزّن في نصوص وصور وطقوس ومؤسسات ورموز تجعل الماضي قابلاً للانتقال إلى أزمنة أطول (Assmann, 2011).

يوفر هذا التمييز أداة دقيقة لفهم تطور ذاكرة النكبة. ففي العقود الأولى بعد ١٩٤٨ كان عدد كبير من اللاجئين قادرين على استعادة القرية والمدينة ومسار النزوح من خبرة شخصية. وكانت الذاكرة تنتقل داخل الأسرة ومجتمع المخيم بصورة شفوية مباشرة. لكن مع تعاقب الأجيال ورحيل كثير من شهود الجيل الأول، أخذت الذاكرة تعتمد أكثر على الأرشيفات، والمقابلات المسجلة، والمذكرات، والكتب،

والأفلام، والخرائط، والمتاحف الرقمية، وطقوس إحياء ذكرى النكبة.

تشير دراسة فواز سلامة إلى أهمية التاريخ الشفوي في استعادة إحداثيات المكان والحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المحيطة بالراوي، مستندة إلى شهادات ناجيات من النكبة، وتكشف أن المقابلة الشفوية لا تستعيد الحدث العسكري فقط، بل تعيد رسم عالم اجتماعي كامل سابق على الاقتلاع (سلامة، ٢٠٢٣). كما يؤكد صالح عبد الجواد أن خصوصية الحالة الفلسطينية تجعل التاريخ الشفوي ضرورة منهجية في ظل تدمير أو فقدان أجزاء من الإرث الأرشيفي، مع التشديد على إخضاع الشهادات للنقد والمقارنة مثل أي مصدر آخر (عبد الجواد، ٢٠٠٥).

وعلى هذا الأساس، لا يعني انتقال الذاكرة من التواصلية إلى الثقافية أنها أصبحت أقل "واقعية". بل يعني تغير وسائط حملها. فالمفتاح الذي تحتفظ به أسرة لاجئة، وصورة البيت، وخريطة القرية، وتسجيل شهادة الجد، واسم القرية في جمعية أو مخيم، كلها وسائط تحول الخبرة الماضية إلى رأسمال ثقافي ورمزي قابل للانتقال.

رابعاً: الاستعمار الاستيطاني وإعادة تنظيم العلاقة بين السكان والمكان

لا يمكن تفسير مركزية المكان في الهوية الفلسطينية من دون إدراج الاستعمار الاستيطاني داخل الإطار النظري. فالاستعمار الاستيطاني، وفق وولف، ليس حادثة تنتهي بإتمام الاحتلال، بل بنية طويلة المدى تعيد ترتيب علاقة السكان بالأرض، وتعمل بمنطق الإزالة أو الإزاحة أو الاحتواء وإعادة التصنيف (Wolfe, 2006).

وتختلف هذه البنية عن أنماط استعمارية تركز أساساً على استغلال الموارد أو قوة العمل من دون إحلال دائم للمستوطنين. ففي الحالة الاستيطانية تصبح الأرض نفسها جوهر المشروع، ولذلك يكتسب الوجود الأصلي على الأرض أهمية سياسية تتجاوز البعد الاقتصادي. هذا ما يجعل السيطرة على الملكية والخرائط والأسماء وشبكات الطرق والحدود والحركة جزءاً من عملية أوسع لإعادة إنتاج المجال.

وفي فلسطين، لا تنحصر المسألة في حدث ١٩٤٨؛ إذ استمرت أشكال متعددة من الاستيلاء على الأرض، وتوسيع الاستيطان، وتقسيم المجال، وضبط الحركة، وتغيير استخدامات الأمكنة. وقد بيّن إيال وايزمان كيف تعمل العمارة والطرق والحواجز والتخطيط المكاني بوصفها تقنيات سلطة تعيد تنظيم الفضاء الفلسطيني وتوزيع إمكانات الحركة والوصول والرؤية (Weizman, 2007).

من هذا المنظور، تصبح الذاكرة جزءاً من علاقة قوة. فحين يعاد تشكيل المكان مادياً، تحافظ الذاكرة على صلته بسكانه السابقين؛ وحين يتغير الاسم أو تختفي معالم القرية، يعمل السرد العائلي والأرشيف والخريطة على تثبيت علاقة بديلة بالمجال. ولا يعني ذلك أن العلاقة الرمزية تعوض خسارة المكان المادي، لكنها تمنع تحوله إلى فراغ تاريخي.

خامساً: من الأرض إلى المكان – الجغرافيا بوصفها معنى اجتماعياً

يفيد التمييز بين الأرض والمكان في فهم الهوية الفلسطينية. فالأرض تشير إلى المجال المادي، بينما المكان هو الأرض بعد أن تدخل في شبكة من العلاقات والخبرات والذكريات. لهذا لا تكون القرية مجرد بيوت وحقول، بل شبكة من القرابة والعمل والطقوس والمواسم والعادات والحدود المحلية وأسماء المواضع.

في المجتمع الفلسطيني قبل النكبة ارتبطت الأرض بالاقتصاد الزراعي وبالملكية العائلية وبالعلاقات الاجتماعية. ولذلك لم يكن التهجير فقداناً لمورد اقتصادي فقط، بل تفكيكاً لمنظومة من العلاقات. وحين انتقل اللاجئون إلى المخيمات أو البلدان المجاورة، حملوا معهم أسماء قراهم ومواقعها وحدودها وروايات حياتها اليومية.

يقدم كتاب وليد الخالدي "كي لا ننسى" مثالاً بارزاً على تحويل المكان المفقود إلى سجل معرفي منظم، إذ يوثق القرى الفلسطينية التي دمرت سنة ١٩٤٨، بما يجعل الخريطة والأسماء والبيانات جزءاً من حفظ الذاكرة الوطنية (الخالدي، ٢٠٠١). وتكمن أهمية هذا النوع من الأعمال في أنه يصل بين الوثيقة والذاكرة؛ فالاسم الذي تتداوله الأسرة يجد مقابله في سجل تاريخي وجغرافي، وبذلك يكتسب المكان الموروث بنية معرفية تتجاوز الرواية الشفوية وحدها.

وتكشف رموز مثل مفتاح البيت هذه العملية بوضوح. فالمفتاح أداة يومية ما دام البيت متاحاً؛ لكنه، بعد فقدان البيت، يتحول إلى رمز تختصر فيه معاني الملكية والاقتلاع والاستمرارية والحق في العودة. وكذلك شجرة الزيتون أو سند الملكية أو صورة المنزل. فالشيء المادي يكتسب كثافة رمزية عندما يدخل في سياق الفقد والصراع على الذاكرة.

سادساً: النكبة بوصفها لحظة لإعادة تشكيل الذاكرة والمكان

تمثل نكبة ١٩٤٨ نقطة تحول مركزية في التاريخ الاجتماعي الفلسطيني. فقد أدت الحرب إلى تهجير واسع وتدمير وإخلاء مئات التجمعات، وإلى إعادة صياغة الخريطة الديموغرافية والسياسية للمجال (Morris, 2004; Pappé, 2006). وبغض النظر عن الاختلافات بين المؤرخين في تفسير العمليات العسكرية والسياسات التي رافقتها، فإن النتيجة الاجتماعية كانت تفكيك جزء كبير من المجتمع الفلسطيني المحلي وتحويل قطاعات واسعة منه إلى لاجئين.

لكن الأهمية السوسيولوجية للنكبة لا تختزل في التهجير نفسه. فقد غيرت معنى المكان. قبل النكبة كان المكان، بالنسبة إلى سكانه، بيئة مألوفة لا تحتاج إلى تعريف دائم. وبعد التهجير أصبح موضوعاً للرواية والتوثيق والحق والمطالبة. وفي هذا المعنى، لم تعد القرية مجرد موضع سابق للسكن، بل دخلت في بنية الهوية الوطنية.

يتضح ذلك في تطور كتابة النكبة. فقد أشار سليم تماري إلى أن البحث الفلسطيني عن ١٩٤٨ انتقل تدريجياً من المذكرات والسرديات العامة إلى اتجاهات أكثر اهتمامًا بالتاريخ الاجتماعي والمحلي والتاريخ الشفوي وتجارب الفئات المهمشة، في محاولة لتعويض ضعف الأرشيف الفلسطيني وإعادة بناء تاريخ النكبة من الداخل (تماري، ٢٠٢٠). ويكشف هذا التحول أن

الذاكرة ليست مادة عاطفية فقط، بل مصدراً معرفياً يحتاج إلى أدوات نقدية.

كما أن النكبة عملت كإطار تفسيري لأحداث لاحقة. فالتجارب اللاحقة من المصادرة والاستيطان والحصار والتهجير لا تُفهم لدى قطاعات واسعة من الفلسطينيين بوصفها أحداثاً منفصلة تماماً، بل توضع داخل سردية تاريخية أوسع عن الفقد والاستمرارية. وهذا ما يمنح الذاكرة قدرة على الربط بين أزمنة مختلفة، ويجعل الماضي حاضراً في تفسير الواقع السياسي والاجتماعي.

سابعاً: الأسرة والتاريخ الشفوي ونقل المكان بين الأجيال

تحتل الأسرة موقعاً مركزياً في نقل الذاكرة الفلسطينية. فالطفل الذي وُلد في مخيم أو مدينة بعيدة عن قرية أجداده قد يتعرف إلى القرية لأول مرة عبر حكاية الجد أو الجدة، ثم من خلال صورة أو وثيقة أو خريطة. وفي هذه العملية تتحول ذاكرة الفرد الأول إلى ذاكرة عائلية، ثم يمكن أن تصبح جزءاً من الذاكرة الوطنية إذا دخلت في مشاريع توثيق أو أرشفة أو نشر.

وقد أظهرت روزماري صايغ، من خلال عملها الطويل مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، أن الروايات الشخصية ليست هامشاً على التاريخ الوطني، بل وسيلة لإدخال خبرة الفلاحين والنساء والفئات غير النخبوية في كتابة التاريخ (Sayigh, 1979, 1998). وتكتسب روايات النساء أهمية خاصة لأنها تكشف تفاصيل الحياة اليومية والعلاقات المنزلية ومسارات النزوح والتكيف في المخيم، وهي أبعاد كثيراً ما تغيب عن الوثيقة السياسية والعسكرية.

وتؤكد الأدبيات العربية هذا الاتجاه. يرى عبد الجواد أن التاريخ الشفوي يستطيع أن يكمل المصادر المكتوبة ويصححها إذا استُخدم بطريقة نقدية، بينما تبرز دراسة سلامة كيف تسمح أسئلة المقابلة بإعادة بناء الفضاء الحيوي للراوي، بما في ذلك البحر والقرية والمقامات والطرق والاقتصاد المحلي (عبد الجواد، ٢٠٠٥؛ سلامة، ٢٠٢٣). وهنا يتضح أن الذاكرة الشفوية تحفظ "جغرافيا اجتماعية" لا مجرد تسلسل زمني للأحداث.

مع ذلك، لا ينبغي مساواة الذاكرة بالحقيقة التاريخية بصورة آلية. فالذاكرة انتقائية وتتأثر بالعمر والموقع والصدمة والسياق الراهن. لذلك فإن قيمتها العلمية لا تكمن في كونها معصومة من الخطأ، بل في قدرتها على الكشف عن المعنى الذي يعطيه الناس للماضي وعن الكيفية التي يعيدون بها بناء علاقتهم بالمكان.

ثامناً: المخيم والمنفى – مكان جديد يحمل ذاكرة مكان آخر

أنتج اللجوء الفلسطيني علاقة مزدوجة بالمكان: مكان حاضر يعيش فيه اللاجئ، ومكان أصلي غائب يستمر داخل الذاكرة. ويجسد المخيم هذه الازدواجية بوضوح؛ فهو من جهة نتاج التهجير، ومن جهة أخرى مجتمع تطورت داخله علاقات ومؤسسات وذاكرة سياسية خاصة.

ولم يؤد تشكل المخيم بوصفه مكاناً جديداً إلى إلغاء القرية الأصلية بالضرورة. ففي حالات كثيرة استمرت الانتماءات القروية والعائلية في تنظيم العلاقات الاجتماعية، واستُخدمت أسماء القرى داخل الأحياء والجمعيات والروابط.

وهكذا أصبح المكان الجديد أحد المواقع التي يعاد فيها إنتاج المكان القديم رمزياً.

توضح أعمال صايغ أن خبرة المخيم لا تُفهم بوصفها انتظاراً ساكناً للعودة، بل بوصفها سياقاً لإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي، ولنشوء أشكال جديدة من التضامن والعمل الوطني (Sayigh, 1979). وبذلك فإن الهوية الفلسطينية في اللجوء ليست مجرد بقايا لهوية سابقة، بل هوية أعيد إنتاجها في ظروف جديدة من دون أن تفقد علاقتها بالمكان الأصلي.

وهنا يمكن الحديث عن "الانتماء الموروث للمكان": أي قدرة فرد لم يعش في قرية معينة على أن يجعلها جزءاً من تعريفه لذاته. ولا يكون هذا الانتماء مطابقاً لتجربة الجيل الأول؛ فهو أكثر وساطةً بالثقافة والسرد والصورة. لكنه يوضح أن الهوية المكانية لا تعتمد على الإقامة المباشرة وحدها.

تاسعاً: الحدود والتجزئة وإنتاج جغرافيات هوياتية متعددة

تضيف الحدود والتجزئة طبقة أخرى من التعقيد إلى العلاقة بين الهوية والمكان. فالفلسطينيون موزعون على فضاءات مختلفة تخضع لأنظمة قانونية وسياسية متباينة، كما أن المجال داخل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس نفسه مقيد بشبكات من الحواجز والمعابر والتصاريح والحدود الإدارية.

في هذه الحالة لا تكون الحدود مجرد خطوط على الخريطة، بل مؤسسات تنتج خبرة اجتماعية بالزمن والحركة والقرب والبعد. فقد تكون مدينة على مسافة جغرافية قصيرة، لكنها بعيدة اجتماعياً بسبب الحاجز أو المنع أو نظام التصاريح. ولذلك يعاد تعريف المكان يومياً عبر إمكانية الوصول إليه أو الحرمان منه.

وقد بيّن وايزمان كيف تُستخدم العمارة والبنية التحتية والتخطيط والطرق في تنظيم المجال والسيطرة عليه، بحيث يصبح الفضاء نفسه وسيلة من وسائل الحكم (Weizman, 2007). وتساعد هذه الرؤية في فهم أن الهوية الفلسطينية لا تواجه فقط تحدي الانقسام السياسي، بل أيضاً واقعاً مكانياً ينتج خبرات متباينة بين الفلسطينيين.

ومع ذلك، لم تؤد التجزئة إلى إنتاج هويات وطنية منفصلة بصورة كاملة. فالمناسبات والرموز والذاكرة المشتركة واللغة والإعلام والعلاقات العائلية العابرة للحدود تستمر في ربط هذه الفضاءات. وهنا يستعيد مفهوم أندرسون أهميته: فالجماعة الوطنية لا تحتاج إلى تواصل مباشر دائم بين جميع أعضائها، بل إلى منظومات رمزية تجعل تخيل الانتماء المشترك ممكنًا (Anderson, 2006).

لكن هذا لا يعني التقليل من آثار التجزئة. فمع مرور الزمن تنتج الأوضاع القانونية والاقتصادية المختلفة مصالح وهويات فرعية قد تتباعد. ومن ثم فإن وحدة الهوية ليست حقيقة نهائية، بل إنجاز اجتماعي يحتاج إلى إعادة إنتاج مستمر؛ وتقوم الذاكرة بدور مهم، لكنه ليس الدور الوحيد، في هذا الإنجاز.

عاشراً: إعادة تسمية المكان والصراع على المعنى

السيطرة على المكان لا تكون مادية فقط؛ إذ تشمل الاسم والخريطة والتاريخ الذي يُروى عنه. فالاسم يحمل ذاكرة، ويشير إلى جماعة استخدمته وإلى طبقات من الخبرة تراكمت في

المكان. ولذلك يمكن أن تصبح إعادة التسمية أداة لإعادة تنظيم العلاقة الرمزية بالجغرافيا.

ناقش ميرون بنفنيستي عملية إعادة رسم المشهد المكاني في فلسطين بعد ١٩٤٨، وما رافقها من إعادة تسمية وتثبيت سرديات جديدة على الجغرافيا (Benvenisti, 2000). ومن منظور سوسيولوجي، لا يعمل الاسم هنا بوصفه بطاقة تعريف محايدة، بل بوصفه جزءاً من الصراع على شرعية الحضور والتاريخ.

في المقابل، يمثل استمرار الفلسطينيين في استخدام أسماء مثل صفورية ولفتا والطنطورة والبروة ودير ياسين ممارسة لحفظ الذاكرة المكانية. فالاسم لا يعيد البيوت المهدمة، لكنه يمنع اختفاء المكان من المجال الرمزي. وعندما يُدرج اسم القرية في كتاب أو خريطة أو أرشيف أو رواية عائلية، فإنه يستمر بوصفه علامة على علاقة تاريخية.

يمكن، لذلك، وصف اللغة بأنها "أرشيف مكاني". فما دامت الجماعة قادرة على تسمية الأمكنة واستعادة قصصها، فإن جزءاً من تاريخها يظل قابلاً للنقل. ومن هنا يصبح الصراع على الخريطة صراعاً على ما يمكن تذكره وما يمكن نسيانه، وعلى مَن يملك حق تعريف المكان.

حادي عشر: الذاكرة بوصفها مقاومة للمحو

إذا فُهمت المقاومة فقط بوصفها فعلاً سياسياً أو عسكرياً مباشراً، فسوف تغيب أشكال واسعة من الفعل الثقافي والاجتماعي اليومي. فالجماعات تقاوم المحو أيضاً حين تحفظ أسماءها ووثائقها وصورها وروايتها، وحين تنقلها إلى أبنائها، وحين تنتج مؤسسات وأرشيفات قادرة على صيانة المعرفة بالماضي.

في الحالة الفلسطينية يمكن النظر إلى تسجيل شهادة لاجئ، أو توثيق قرية، أو حفظ سند ملكية، أو زيارة موقع مهجّر، أو بناء أرشيف رقمي، باعتبارها ممارسات تعيد وصل الحاضر بالمكان. ولا تعني هذه الممارسات أن الذاكرة تحل محل السياسة أو القانون، بل إنها تحافظ على شروط إمكان المطالبة والمعنى.

ويقدم إدوارد سعيد في "خارج المكان" مثالاً أدبياً وفكرياً على العلاقة بين المنفى والهوية والذاكرة، حيث تظهر الأمكنة الأولى بوصفها جزءاً من تكوين الذات حتى بعد فقدانها أو تعذر العودة إليها (سعيد، ٢٠٠٠). كما أن الكتابة نفسها تتحول إلى طريقة لإعادة تركيب عالم متشظٍ، وهو ما يفسر مركزية السرد في التجربة الفلسطينية.

وتزداد أهمية الأرشيفات الشفوية والرقمية هنا لأنها تحول الذاكرة من ملكية عائلية خاصة إلى مورد عام للبحث والتعليم. لكنها تطرح أيضاً سؤالاً عن التمثيل: أي أصوات تُحفظ؟ وأي قرى أو فئات تحظى بمساحة أكبر؟ ومن هنا ينبغي أن ترافق مأسسة الذاكرة حساسية نقدية تجاه الفئات المهمشة والنساء والفلاحين واللاجئين الأقل ظهوراً في الروايات الرسمية.

ثاني عشر: خصوصية الحالة الفلسطينية بين وحدة الذاكرة وتشظي المكان

يمكن تلخيص إحدى أهم خصائص الهوية الفلسطينية في التوتر بين تشظي المجال واستمرار تصور المجال

الوطني. فالجماعة تعيش في أماكن وأنظمة متباينة، لكنها تحتفظ بدرجات مختلفة من الارتباط بجغرافيا تاريخية مشتركة.

تكشف هذه الحالة حدود النموذج الذي يربط الهوية الوطنية حصراً بالدولة القومية ذات السيادة. فالفلسطينيون أعادوا إنتاج وعي وطني في مراحل طويلة من دون دولة تسيطر على المجال الذي تتخيله الجماعة وطناً. وقد كانت المؤسسات السياسية والتعليمية والثقافية، إلى جانب الأسرة والذاكرة، أدوات لتعويض جزء من هذا الغياب.

لكن الذاكرة لا تنتج تجانساً كاملاً. فهناك ذاكرة اللاجئ وذاكرة المهجّر داخل الخط الأخضر، وذاكرة سكان القدس والضفة وغزة، وذاكرة جيل ١٩٤٨ والأجيال اللاحقة. كما تختلف الخبرة بحسب الطبقة والجنس والمدينة والريف وموقع الإقامة. ولذلك فإن الحديث عن "الذاكرة الفلسطينية" يجب ألا يلغي تعدد الذاكرات.

القاسم المشترك ليس التطابق في التفاصيل، بل وجود مجموعة من الرموز والأحداث والأماكن المرجعية التي تسمح ببناء مجال وطني مشترك. وفي هذا المعنى، فإن الهوية الفلسطينية هي وحدة تعددية: لا تلغي الاختلافات، لكنها توفر إطاراً أعلى لإدراجها.

ثالث عشر: الأجيال الجديدة والوسائط الرقمية وإعادة اكتشاف المكان

تطرح الأجيال التي لم تعش النكبة سؤالاً بالغ الأهمية: هل تستطيع ذاكرة المكان الاستمرار عندما تختفي الخبرة المباشرة؟ تشير نظرية أسمان إلى أن الإجابة تعتمد على قدرة الجماعة على تحويل الذاكرة التواصلية إلى ثقافية، وعلى إنتاج وسائط ثابتة نسبياً لنقل الماضي (Assmann, 2011).

في العقود الأخيرة أضيفت الوسائط الرقمية إلى الأدوات التقليدية. فالشاب الفلسطيني يستطيع اليوم أن يصل إلى خرائط وصور جوية ومقابلات مصورة وسجلات قرى، وأن يشاهد موقع قرية أجداده عبر تطبيقات الخرائط حتى إذا تعذر الوصول إليه مادياً. وهذه الممارسات لا تعيد إنتاج المكان كما كان، لكنها تنتج نمطاً جديداً من العلاقة به.

تساعد البيئة الرقمية كذلك في ربط مجتمعات الشتات ببعضها، وفي تداول الصور والوثائق والقصص بسرعة. لكن الرقمنة ليست ضمانة للحفظ وحدها؛ فهي تحتاج إلى أرشفة منظمة وبيانات وصفية ومؤسسات تحمي المحتوى من الفقد أو التلاعب. كما أن وفرة الصور لا تلغي الحاجة إلى النقد التاريخي.

ويبدو أن الأجيال الجديدة لا ترث الذاكرة بصورة سلبية، بل تعيد تفسيرها وفق أسئلتها الراهنة. فقد يُقرأ المفتاح مثلًا بوصفه رمزاً تاريخياً، بينما تُقرأ الخريطة الرقمية بوصفها أداة معرفية ومجالاً لإعادة تصور المكان. وهذا يدل على أن انتقال الذاكرة ليس نسخاً للماضي، بل عملية إعادة إنتاج.

رابع عشر: نحو نموذج تفسيري للعلاقة بين الذاكرة والمكان والهوية

يمكن بناء نموذج تحليلي للعلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة على النحو الآتي: المكان ينتج خبرات اجتماعية؛ والخبرات تدخل في الذاكرة؛ والذاكرة تنتظم داخل أطر عائلية وثقافية؛ ومن خلالها تُبنى تصورات الهوية؛ ثم تعود الهوية لتمنح المكان قيمة ومعنى جديدين.

وبصياغة مبسطة: المكان ⟵ الخبرة الاجتماعية ⟵ الذاكرة الجمعية ⟵ الذاكرة الثقافية ⟵ تخيل الجماعة الوطنية ⟵ إعادة إنتاج الانتماء للمكان.

يتدخل الاستعمار الاستيطاني في هذه الحلقة بمحاولة قطع أو إعادة تنظيم الصلة بين الإنسان والمكان عبر التهجير والمصادرة والتجزئة وإعادة التسمية وضبط الحركة. لكن الذاكرة تعمل في الاتجاه المقابل حين تعيد وصل الجماعة بالمجال رمزياً وتاريخياً. ومن هنا فإن الصراع لا يقع على الأرض وحدها، بل على القدرة على إنتاج معنى الأرض.

تتميز هذه الصيغة عن تفسير الهوية بوصفها مجرد استجابة سياسية، لأنها تجعل المكان والذاكرة جزءاً من البنية الاجتماعية للهوية. كما أنها تتجنب تصور الذاكرة بوصفها مخزناً سلبياً؛ فهي فاعلية اجتماعية تتغير أدواتها ووظائفها عبر الزمن.

ولا يعني النموذج أن الهوية محصنة من التفكك. فالانقسامات السياسية، وتفاوت الخبرات، وتغير الأجيال، وضغوط الحياة اليومية قد تعيد ترتيب سلم الرموز والانتماءات. لكنه يفسر لماذا تستمر الأمكنة التاريخية في لعب دور يتجاوز وجودها المادي المباشر.

خامس عشر: مناقشة نقدية – حدود الذاكرة ومخاطر السردية المغلقة

رغم مركزية الذاكرة، فإن المقاربة العلمية تقتضي تجنب التعامل معها بوصفها حقيقة مطلقة أو قيمة إيجابية دائمًا. فالذاكرة انتقائية؛ تبرز بعض الخبرات وتهمش أخرى، وقد تحوّل الماضي إلى صورة مثالية لا تعكس كل تناقضاته الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، قد تميل ذاكرة القرية إلى التركيز على الانسجام والتكافل، بينما تقلل من شأن التفاوت الطبقي أو الخلافات المحلية أو القيود الجندرية. وقد تهيمن روايات النخب أو الرجال على ذاكرة وطنية يفترض أنها تشمل الجميع. لهذا كان إدخال التاريخ الشفوي للنساء والفلاحين والفئات المهمشة مهماً في تجديد كتابة النكبة (Sayigh, 1998; تماري، ٢٠٢٠).

كما أن استخدام مفهوم الاستعمار الاستيطاني ينبغي ألا يتحول إلى تفسير شامل يلغي كل ديناميات المجتمع الفلسطيني الداخلية. فالاستعمار يحدد شروطاً بنيوية شديدة التأثير، لكن الفاعلين الفلسطينيين يملكون بدورهم خيارات واستراتيجيات وانقسامات وصراعات داخلية. ومن ثم فإن تفسير الهوية يتطلب الجمع بين البنية والفاعلية.

وأخيراً، ينبغي التمييز بين الذاكرة والتاريخ. التاريخ يسعى إلى بناء معرفة قابلة للفحص بالاستناد إلى مصادر متعددة، بينما الذاكرة تكشف كيف يفهم الأفراد والجماعات الماضي ويمنحونه معنى. إن أفضل مقاربة ليست في استبدال أحدهما بالآخر، بل في دراسة التوتر والتكامل بينهما (عبد الجواد، ٢٠٠٥).

*** النتائج**

تفضي الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية: هي:-

أولاً، إن الهوية الفلسطينية ليست نتاج الذاكرة وحدها ولا المكان وحده، بل نتاج العلاقة الجدلية بينهما؛ فالذاكرة تحتاج إلى أمكنة ورموز تمنحها مضموناً، والمكان يحتاج إلى الذاكرة كي يتحول من مساحة جغرافية إلى مجال للانتماء.

ثانياً، أحدثت النكبة تحولاً جذرياً في علاقة الفلسطيني بالمكان؛ إذ انتقل جزء واسع من الجغرافيا من مستوى الحياة اليومية إلى مستوى الذاكرة، فتحولت القرية والبيت والأرض إلى رموز وطنية وإلى عناصر في تعريف الذات.

ثالثاً، لم يؤد التهجير إلى قطع العلاقة بالمكان بصورة كاملة؛ بل أُعيد إنتاجها عبر الأسرة والرواية الشفوية والوثيقة والخريطة والرمز. ويُظهر التاريخ الشفوي أن الذاكرة تحفظ تفاصيل الحياة الاجتماعية والجغرافية التي قد لا تظهر في الأرشيف الرسمي.

رابعاً، يفسر مفهوم الذاكرة الثقافية لدى أسمان قدرة ذاكرة النكبة على تجاوز العمر البيولوجي لجيل ١٩٤٨، إذ انتقلت تدريجياً من الشهادة المباشرة إلى منظومة ثقافية تشمل الكتب والصور والخرائط والأرشيف والطقوس التذكارية والوسائط الرقمية.

خامساً، أسهمت الذاكرة في التخفيف من بعض آثار التجزئة الجغرافية من خلال توفير مخزون رمزي مشترك للفلسطينيين في مواقع قانونية وسياسية متباينة، من دون أن تلغي الاختلافات أو الهويات الفرعية.

سادساً، تكشف إعادة تسمية المكان أن الصراع على الجغرافيا هو أيضاً صراع على اللغة والذاكرة؛ فالاسم والخريطة والأرشيف ليست أدوات محايدة، بل مكونات في إنتاج شرعية العلاقة بالمجال.

سابعاً، يوضح منظور الاستعمار الاستيطاني سبب مركزية المكان في الهوية؛ لأن السيطرة على الأرض وإعادة تنظيم السكان والمجال ليست نتائج عرضية، بل عناصر بنيوية في المشروع الاستيطاني.

ثامناً، تكشف الدراسة مفارقة سوسيولوجية مركزية: يمكن لفقدان المكان أن يزيد كثافته الرمزية. فالمكان الذي لم يعد جزءاً من الحياة اليومية قد يصبح أكثر حضوراً في الهوية بوصفه موضوعاً للذاكرة والحق والانتماء.

تاسعاً، لا ينبغي فهم الذاكرة بوصفها حنيناً فقط؛ فهي مورد اجتماعي ومعرفي وسياسي، لكنها تحتاج إلى ممارسة نقدية تمنع تحويلها إلى سردية مغلقة أو متجانسة تخفي تعددية الخبرات الفلسطينية.

*** الخاتمة**

سعت هذه الدراسة إلى تفسير العلاقة بين الذاكرة والمكان في تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية وإعادة إنتاجها في سياق الاستعمار الاستيطاني، من خلال مقاربة تجمع بين سوسيولوجيا الذاكرة ونظريات القومية ودراسات المكان والاستعمار الاستيطاني.

وقد أظهر التحليل أن المكان ليس مجرد خلفية تُمارس فوقها السياسة، بل عنصر بنيوي في تعريف الجماعة لذاتها. فعندما تتعرض العلاقة المادية بالمكان للاقتلاع والتجزئة وإعادة التنظيم، تنشأ آليات اجتماعية وثقافية لإعادة إنتاجها رمزياً. يفسر هالبفاكس كيف تتحول الخبرة الفردية إلى ذاكرة تنظمها الجماعة، بينما يوضح أسمان كيف تنتقل هذه الذاكرة من الاتصال المباشر بين الأجيال إلى بنية ثقافية أكثر دواماً، ويقدم أندرسون تفسيراً لكيفية مساهمة هذه الموارد الرمزية في تخيل جماعة وطنية تتجاوز المسافات والحدود.

لكن خصوصية الحالة الفلسطينية تظهر بوضوح عند إدخال الاستعمار الاستيطاني في المعادلة؛ فالذاكرة لا تتشكل

بفعل مرور الزمن فقط، بل داخل صراع مستمر على الأرض والجغرافيا والاسم والحدود والرواية. ومن هنا لا تكون المحافظة على أسماء القرى أو تسجيل شهادات المهجرين أو حفظ الخرائط والصور مجرد عمليات أرشيفية، بل ممارسات يعاد من خلالها تأكيد العلاقة بالمكان.

كما تكشف الدراسة أن الهوية الفلسطينية ليست وحدة صلبة متجانسة. فالتجزئة الجغرافية والسياسية والقانونية تنتج خبرات وهويات فرعية مختلفة، غير أن الذاكرة توفر مجالاً رمزياً تستطيع هذه الخبرات أن تتقاطع داخله من دون أن تتطابق. وهذا يعني أن الوحدة الوطنية ليست غياب الاختلاف، بل القدرة على تنظيمه داخل سردية مشتركة.

ويمكن تلخيص النتيجة المركزية في أن الاستعمار الاستيطاني، حين يعمل على إعادة تشكيل العلاقة المادية بين الفلسطيني والمكان، لا يستطيع بالضرورة إلغاء العلاقة الرمزية والتاريخية به. بل قد تؤدي سياسات الاقتلاع والتجزئة والمحو إلى زيادة أهمية الذاكرة باعتبارها وسيطاً بين الجماعة والجغرافيا.

غير أن الذاكرة لا تستعيد المكان كما كان؛ فهي تعيد إنتاجه في الحاضر. ولذلك فإن الهوية الوطنية الفلسطينية ليست مجرد استمرار ساكن للماضي، بل عملية متحركة لإعادة تفسيره واستخدامه في مواجهة أسئلة الحاضر والمستقبل. وتفتح هذه النتيجة مجالاً لأبحاث ميدانية لاحقة تقارن بين ذاكرة المكان لدى الأجيال المختلفة، وبين الفلسطينيين في الضفة وغزة والداخل والشتات، وتدرس أثر الوسائط الرقمية في إعادة إنتاج المكان والذاكرة.

في المحصلة، تكشف الحالة الفلسطينية عن حقيقة سوسيولوجية أوسع: إن المكان لا يختفي من حياة الجماعة بمجرد فقدان السيطرة المادية عليه. فعندما يدخل المكان في الذاكرة ويصبح جزءاً من سردية الجماعة عن ذاتها، يستمر بوصفه عنصراً فاعلاً في إنتاج الهوية. ومن هنا يمكن فهم العلاقة الفلسطينية بالمكان باعتبارها علاقة دائرية: المكان ينتج الذاكرة، والذاكرة تعيد إنتاج المكان، ومن تفاعلهما تستمد الهوية جزءاً أساسياً من قدرتها على الاستمرار.

*** المراجع**

اولاً– المراجع العربية

أبو ستة، س. (٢٠٠١). حق العودة: مقدس وقانوني وممكن. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

تماري، س. (٢٠٢٠). تأريخ النكبة: اتجاهات بحثية جديدة. مجلة الدراسات الفلسطينية، (١٢١)، ١٢٤–١٣٠.

الخالدي، و. (٢٠٠١). كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها (ح. زينة، مترجم؛ ط. ٣). مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سعيد، إ. (٢٠٠٠). خارج المكان: مذكرات (ف. طرابلسي، مترجم). دار الآداب.

سلامة، ف. (٢٠٢٣). الإطار النظري للرواية الشفوية: ثلاث ناجيات من النكبة. مجلة الدراسات الفلسطينية، (١٣٤)، ١٥٩–١٧٧.

عبد الجواد، ص. (٢٠٠٥). لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام التاريخ الشفوي؟ حرب

١٩٤٨ كحالة دراسية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (٦٤)، ٤٢–٥٧.

وتد، ع. ف. (٢٠٢٢). المكان والإنسان في السيرة الذاتية الروائية الفلسطينية: «أم الزينات» نموذجًا لكتابة التاريخ الشفوي. مجلة الدراسات الفلسطينية، (١٣٠)، ١٣٥–١٧٣.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Anderson, B. (2006). Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism (Rev. ed.). Verso.

Assmann, J. (2011). Cultural memory and early civilization: Writing, remembrance, and political imagination. Cambridge University Press.

Benvenisti, M. (2000). Sacred landscape: The buried history of the Holy Land since 1948. University of California Press.

Halbwachs, M. (1992). On collective memory (L. A. Coser, Ed. & Trans.). University of Chicago Press.

Khalidi, R. (1997). Palestinian identity: The construction of modern national consciousness. Columbia University Press.

Morris, B. (2004). The birth of the Palestinian refugee problem revisited. Cambridge University Press.

Pappé, I. (2006). The ethnic cleansing of Palestine. Oneworld.

Sayigh, R. (1979). Palestinians: From peasants to revolutionaries: A people's history. Zed Press.

Sayigh, R. (1998). Palestinian camp women as tellers of history. Journal of Palestine Studies, 27(2), 42–58. https://doi.org/10.2307/2538283

Weizman, E. (2007). Hollow land: Israel's architecture of occupation. Verso.

Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. Journal of Genocide Research, 8(4), 387–409. https://doi.org/10.1080/14623520601056240.